

الرّقابة الشرعية
على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
(تعريفها، أهميتها، ضوابط العاملين فيها،
مجالات عملها ، تفعيلها)

إعداد

الشيخ علي بن محمد العيدروس
مفتي بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري

بحث مقدّم إلى

« مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول »
دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩ م

هذا البحث يعبر عن رأي الباحث
وللا يعبر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +

ص. ب: ٣١٣٥ - دبي

www.iacad.gov.ae

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ +

الإمارات العربية المتحدة

mail@iacad.gov.ae

ملخص البحث

الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

(تعريفها ، أهميتها ، ضوابط العاملين فيها ، مجالات عملها ، تفعيلها)

لا يخفى على المطلعين على العمل المصرفي ما للرقابة الشرعية من أهمية بالغة في الإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، وتطوير عملها وضبطه بما يوافق الشريعة الإسلامية ، وللتعريف بهذا الجانب المهم الذي تقوم به هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، وتفعيلها والإسهام في الرقي بها جاء هذا البحث الموجز الذي اشتمل على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة مباحث ، وخاتمة ، كالآتي:

ففي المقدمة أشرت إلى سبب الكتابة في هذا الموضوع ، وذكرت خطة البحث، ثم ثبته بتمهيد ذكرت فيه أهم المؤلفات والبحوث المصنفة في موضوع الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وما يتعلق بها .

وفي المبحث الأول عرفت بالرقابة الشرعية في اللغة والاصطلاح .

وتناولت في المبحث الثاني أهمية وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

وذكرت في المبحث الثالث الشروط والضوابط المطلوبة في العاملين في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية .

أما المبحث الرابع فقد بينت فيه المنهج الذي ينبغي أن تسير عليه هيئات الفتوى في الإفتاء وإيجاد الحلول الشرعية للنوازل والمسائل المستحدثة .

وفي المبحث الخامس والسادس بينت باختصار مجالات عمل هيئات الرقابة الشرعية .

وتحدثت عن ضرورة تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

ثم ختمت البحث بجملة من النتائج والتوصيات المهمة في إطار هذا الموضوع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فهذا بحث موجز قدمته كمشاركة متواضعة لي في مؤتمر المصارف الإسلامية الذي ستنظمه دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي في الفترة من ٣١ من شهر مايو إلى ٣ من شهر يونيو ٢٠٠٩ م ، بعنوان (المصارف الإسلامية الواقع والمأمول) ، ضمن المحور الثالث من محاور المؤتمر ، وهو المتعلق بهيئات الفتوى والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية ، وعنوان البحث :

الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

(تعريفها ، أهميتها ، ضوابط العاملين فيها ، مجالات عملها ، تفعيلها)

ويشتمل على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة مباحث ، وخاتمة ، كالاتي :

المقدمة : وفيها سبب الكتابة في هذا الموضوع وذكر خطة البحث .

التمهيد : ويشتمل على ذكر أهم المؤلفات والبحوث المصنفة في موضوع الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وما يتعلق بها .

المبحث الأول : في ذكر تعريف الرقابة الشرعية في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : في بيان أهمية وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

المبحث الثالث : في بيان الشروط والضوابط المطلوبة في العاملين في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : في الكلام عن الشروط التي يجب أن تتوفر في أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

المطلب الثاني : في ذكر الشروط والضوابط التي يجب توفرها في المدقق الشرعي .

المبحث الرابع : في بيان المنهج الذي ينبغي أن تسير عليه هيئات الفتوى في الإفتاء وإيجاد الحلول الشرعية للنوازل والمسائل المستحدثة .

المبحث الخامس : في بيان مجالات عمل هيئات الرقابة الشرعية .

المبحث السادس : في الكلام عن ضرورة تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

الخاتمة : وفيها ذكر أهم نتائج وتوصيات البحث .

الفهارس : ويشتمل على فهرس المراجع ، وفهرس الموضوعات .

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا البحث ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد

في ذكر أهم المؤلفات والبحوث المصنفة في موضوع الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وما يتعلق بها

لقد تعددت المؤلفات والبحوث المصنفة في موضوع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وما يتعلق بها ، ما بين كتاب مفرد أو رسالة جامعية ، وما بين بحث مقدم لمؤتمر أو ندوة علمية ، والكلام يطول في تعدادها وحصرها ، لكن سأقتصر على ذكر أهم هذه المؤلفات والبحوث المفردة في هذا الباب كالآتي :

١- أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي: فارس محمود أبو معمر ، مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية ، المركز الثقافي الإسلامي ، الجامعة الأردنية ، عمان - الأردن ، سنة ١٩٩٤ م ، غير منشور .

٢- أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعياً - بحث من إعداد دار المراجعة الشرعية - بحث مقدم لمؤتمر الخامس للهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .

٣- أدوات السيطرة على أعمال المصارف الإسلامية والرقابة عليها من قبل البنوك المركزية: أوصاف أحمد - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة ، سنة ١٩٩٣ م .

٤- الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - دراسة فقهية وقانون ومصرفية : تأليف الدكتور عبد الحميد محمود البعلي (ط ١) مكتبة وهبة - القاهرة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٥- إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي - المفاهيم وآلية العمل ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين - المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية سنة ٢٠٠٤ م .

٦- الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية : تأليف الدكتور عبد الستار أبو غدة ، وبكر الريحان ، مذكرة دورة - معهد الدراسات المصرفية ، عمان - الأردن بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة ، سنة ٢٠٠٢ م ، غير منشور .

٧- أسس الرقابة الشاملة في المصارف الإسلامية : للدكتور حسين حسين شحاته ، سنة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

٨- الإسلام والرقابة المالية المعاصرة : تأليف عبد الرحمن محمد بدوي ، دار الأحمدي للنشر ، القاهرة سنة ٢٠٠٦ م .

٩- الإشراف على المصارف الإسلامية ورقابتها وتوفيقها مع أفضل المعايير - الطريق إلى الأمام : ورقة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية ، البحرين - منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة ٢٠٠٠ م .

١٠- برنامج الاحتراف في التدقيق الشرعي : تأليف الدكتور عبد الباري بن محمد بن علي مشاعل .

١١- برنامج صناعة الرقابة الشرعية : تأليف الدكتور عبد الباري بن محمد بن علي مشاعل - بيت المشورة للتدريب الشرعي - الكويت سنة ٢٠٠٥ م .

١٢- تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية : للدكتور عبد الحق حميش ، بحث طبع ضمن مجلة جامعة الشارقة كلية الشريعة .

١٣- تقويم عمل الهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية : تأليف لجنة من الأساتذة

الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة (ط ١) سنة ١٩٩٦ م .

١٤- تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية : تأليف لجنة من الأساتذة الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة سنة ١٩٩٦ م .

١٥- تجربة البنوك المركزية في رقابة المصارف الإسلامية - تجربة باكستان : ورقة أعدت لندوة عن صناعة التمويل الإسلامي - الإسكندرية - مصر ، نوفمبر ٢٠٠٠ م .

١٦- تجربة البنوك المركزية في رقابة المصارف الإسلامية - تجربة ماليزيا : تأليف رستم محمد إدريس ، ورقة أعدت لندوة عن صناعة التمويل الإسلامي - الإسكندرية - نوفمبر ٢٠٠٠ م .

١٧- تفعيل آليات الرقابة على العمل المصرفي : للدكتور يوسف القرضاوي - مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٢٣٨ ، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .

١٨- تفعيل الرقابة الشرعية على العمل المصرفي : للدكتور أحمد علي عبد الله ، حولية البركة ، رمضان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م .

١٩- تقييم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر محاسبية ، دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية : للدكتور مجيد الشرع - أستاذ المحاسبة المشارك - كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة فيلادلفيا ، سنة ٢٠٠٧ م .

٢٠- دليل إرشادات الرقابة الشرعية والمالية في المصارف الإسلامية : تأليف الدكتور حسين شحاته .

- ٢١- دور الرقابة الشرعية في ترشيد وتطوير الأعمال المصرفية : الشيخ محمد عبد الحكيم زعير - رسالة دكتوراه - جامعة أذربيجان ١٩٩٠ م.
- ٢٢- دور الرقابة الشرعية في تطوير أعمال المصارف الإسلامية في قطاع غزة : تأليف محمد حسن كرت ، وأحمد سليم ، وياسر الشرفا ، مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة ، سنة ٢٠٠٤ م .
- ٢٣- دور الرقابة الشرعية في تطوير أعمال المصارف الإسلامية في قطاع غزة : تأليف صالح سعيد أبو هدايف - رسالة جامعية بإشراف رشدي عبد اللطيف وادي - مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة ١٩٩٩ م .
- ٢٤- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية : تأليف حسن يوسف داود (ط ١) - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة ، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٢٥- الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية : تأليف الدكتور محمد أمين علي القطان ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى - سنة ١٤٢٥ هـ .
- ٢٦- الرقابة الشرعية في المصارف والشركات المالية الإسلامية : تأليف الدكتور محمد عبد الغفار الشريف ، بحث مقدم لمؤتمر دور المؤسسات الإسلامية في الاستثمار والتنمية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة ، سنة ٢٠٠٢ م ، غير منشور .
- ٢٧- الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية : تأليف أحمد عبد الغفور مصطفى العليات - رسالة ماجستير ، بإشراف الدكتور عبد المنعم جابر أبو قاهوق - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٢٨- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية : تأليف حمزة عبد الكريم محمد حماد ، دار النفائس - عمان الأردن ، (ط ١) سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م .

٢٩- الرقابة الشرعية في المصارف وشركات المال الإسلامية : للدكتور محمد عبد الغفار الشريف .

٣٠- الرقابة الشرعية على المصارف والشركات المالية الإسلامية : للدكتور محمد عبد الغفار الشريف ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

٣١- الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، دراسة شرعية تطبيقية : للدكتور محمد أمين علي القطان (ط) سنة ٢٠٠٤م.

٣٢- الرقابة الشرعية وأثرها في المصارف الإسلامية : للدكتور أحمد محمد السعد - كلية الشريعة - جامعة اليرموك - الأردن .

٣٣- الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية : تأليف الدكتور عبد الحميد محمود البعلي (د ، ت) .

٣٤- الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية : للدكتور عطية السيد فياض ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

٣٥- الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح ، دراسة تحليلية نظرية : للدكتور محمد عبد الوهاب العزاوي ، والدكتور أحمد سليمان محمد الجرجري .

٣٦- الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية : للدكتور عبد الباري بن محمد بن علي مشاعل - بحث مقدم لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية - معالم الواقع وآفاق المستقبل ، كلية الشريعة - جامعة الإمارات ٢٠٠٥م .

٣٧- الرقابة المالية الشرعية في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية : تأليف

بكر الريحان ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان - الأردن سنة ٢٠٠٢ م .

٣٨- الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة : تأليف سعيد عبد المنعم الحكيم (ط ١) دار الفكر العربي - القاهرة سنة ١٩٧٦ م .

٣٩- الرقابة المالية في الدولة الإسلامية من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نهاية الدولة العباسية - رسالة دكتوراه ، للدكتور عبد الرحمن محمد بدوي .

٤٠- الرقابة المالية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين : تأليف عيسى أيوب الباروني (ط ١) جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، سنة ١٩٨٦ م .

٤١- الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية - منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة : تأليف الغريب ناصر ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦ م .

٤٢- الرقابة المصرفية والشرعية : تأليف أحمد العيادي ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مقرر مادة الرقابة ، عمان - الأردن ، غير منشور .

٤٣- الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية : تأليف محمد عمر شابرا ، وطارق الله خان ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة (ط ١) ، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٤٤- سبل إمكانية التجانس في الفتاوى المالية في أعمال هيئات الرقابة الشرعية : تأليف الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي .

٤٥- شركات الاستشارات الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية - الضوابط والآليات : تأليف الدكتور عبد الباري بن محمد بن علي مشاعل .

٤٦- مدى فاعلية هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية : تأليف عمر حسن تنيرة ،
وحمداً أحمد أبو حرز - مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة .

٤٧- مسئولية المراجع وسلوكياته في ضوء القواعد الفقهية : تأليف الدكتور عبد الستار أبو
غدة (ط ٢) نشر مجموعة دلة البركة - شركة البركة للاستثمار والتنمية (١٤٢٩ هـ - ١٩٩٨ م).

٤٨- معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية : للدكتور محمد محمد البلتاجي - رسالة
دكتوراه - كلية التجارة - جامعة الأزهر ، سنة ١٩٩٦ م .

٤٩- منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية :
للدكتور حسين حسين شحاته ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي -
جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

٥٠- الهيئات الشرعية ، تأسيسها ، أهدافها ، واقعها : تأليف الدكتور عبد الستار أبو غدة
- بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين ، سنة
٢٠٠١ م .

٥١- هيئات الفتوى والرقابة الشرعية - ضوابط اختيار الأعضاء ، للدكتور علي محيي
الدين القره داغي ، بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٣٣٤ ، المحرم سنة
١٤٣٠ هـ .

٥٢- الوظيفة الرقابية السليمة للمصارف الإسلامية والرقابة عليها - حالات مختارة :
تأليف عثمان أحمد بابكر - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة ، سنة ١٩٩٩ م .

وغيرها من المؤلفات والبحوث والمقالات المؤلفة في هذا الباب . ولم أذكر هنا الكتب
المصنفة في موضوع الحسبة ، واقتصرت على ذكر أهم ما ألف موضوع الرقابة الشرعية
باصطلاحها المعاصر في مجال العمل المصرفي .

ومن أقدم الكتب المفردة في موضوع الحسبة والاحتساب : كتاب أحكام السوق ليحيى ابن عمر (ت ٢٨٩ هـ) ، وآداب الحسبة ، للمالقي (ت ٥٠٠ هـ) ، ورسالة في القضاء والحسبة لابن عبدون الإشبيلي (ت ٥٤١ هـ) ، وكتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري (ت ٥٨٩ هـ) ، ونهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسّام المحتسب في حدود القرن السابع الهجري ، ومعالم القرية في أحكام الحسبة لمحمّد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة (ت ٧٢٩ هـ) ، نصاب الاحتساب لعمر بن محمد عوض السمان ، ورسالة الحسبة في الإسلام لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)^(١) .

ثم توالى الدراسات المعاصرة في هذا الموضوع ، ومن الدراسات الحديثة:

ولاية الحسبة في الإسلام للدكتور عبد الله محمد عبد الله ، وهي أطروحة دكتوراه - جامعة الأزهر ، والحسبة في النظام الإسلامي - أصولها الشرعية وتطبيقاتها العملية : تأليف إدريس محمد عثمان ، رسالة ماجستير ، والحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي : تأليف سهام أبو زيد (ط ١) - مطبعة الهيئة المصرية العامة ، سنة ١٩٨٦ م . ودراسات في الحسبة من الناحيتين التاريخية والفقهية : للدكتور عبد الحسيب رضوان (ط ١) المطبعة الإسلامية الحديثة - القاهرة سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م . وطبيعة الحسبة وشروط المحتسب : للدكتور عوض محمد عوض ، نشر ضمن سلسلة قضايا الفكر الإسلامي المعاصر - منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، وغيرها كثير .

(١) انظر : معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما أُلّف فيه : تأليف الأستاذ الباحثة عبد الله محمد الحبشي ، نشر المجمع الثقافي - أبوظبي (ص ٢٠٨) ، والحسبة في النظام الإسلامي - أصولها الشرعية ، وتطبيقاتها العملية : تأليف إدريس محمد عثمان ، رسالة ماجستير (ص ١٢ - ١٣) ، نسخة مصورة بكتبي الخاصة .

المبحث الأول

في تعريف الرقابة الشرعية في اللغة والاصطلاح

١- تعريف (الرقابة) في اللغة :

لفظ (الرقابة) مشتق من اللفظ (رقب)، وفي كتب اللغة: الرقيب هو: الحافظ، والمتنظر، والحارس، والأمين، يقال: رقبه، رقبته، ورقبانا، ورقبوا، ورقابة، ورقوباً، ورقبة... انتظره، كترقبه وارتقبه.

ورقب الشيء: حرسه، كراقبه مراقبه ورقباً.

وارتقب: أشرف وعلا، والرقبة: التحفظ، والفرق (أي الخوف).

واستعمالات مادة (رقب) في اللغة ترجع إلى أصل واحد، قال ابن فارس: الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب لمراعاة شيء، من ذلك الرقيب وهو الحافظ^(١).

وفي القرآن الكريم: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾^(٢)، بمعنى الحفظ والرعاية^(٣)، وقال الله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ إِيَّهِمْ مُرْتَقِبُونَ﴾^(٤)، بمعنى الانتظار.

ومما سبق نلاحظ أن معنى (الرقابة) في اللغة يدور حول المعاني التالية :

(١) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص ١١٦) مادة (رقب)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٢٧/٢، لسان العرب لابن منظور ٤٢٥/١.

(٢) التوبة: ١٠.

(٣) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص ١١٦) مادة (رقب).

(٤) الدخان: ٥٩.

- ١- الحفظ .
- ٢- الانتظار .
- ٣- الحراسة .
- ٤- الأمانة .
- ٥- الإشراف .
- ٦- العلو .

الرقابة الشرعية في الاصطلاح :

إن الرقابة الشرعية من الوظائف التي ظهرت حديثاً مع ظهور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، وهذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ترجع وتستند في أعمالها على الفقه الإسلامي ، فتطلب هذا الأمر وجود هيئات للرقابة الشرعية، تراقب وتشرف على معاملاتها ، وقد تعددت تعريفات (الرقابة الشرعية) في كتب المعاصرين نظراً لتعدد استعمال لفظ الرقابة في اللغة في المعاني السابقة .

ومن أجد تلك التعريفات :

١- الرقابة الشرعية هي: التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى^(١).

٢- وعرفها الدكتور حسين شحاتة بأنها: «متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها

(١) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لحمزة عبد الكريم (ص ٣٠) .

تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً ، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات ، وسبل التطوير إلى الأفضل»^(١).

٣- وعرفها الدكتور عبد المجيد صلاحين بقوله : « إن الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية تعني مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة العمليات المصرفية ، وبيان المخالفات إن وجدت ، واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها ، ومراجعة العقود التي تبرمها هذه المؤسسات مع عملائها ، وصياغة العقود المناسبة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية »^(٢).

٤- وعرفها الدكتور عبد الحميد محمود البعلي بقوله : « حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية »^(٣).

وأرى أن التعريف الأول هو أحسن التعاريف السابقة ؛ لاختصاره وشموله لأعمال الرقابة الشرعية ، ويمكن أن تعرف الرقابة الشرعية بتعريف جامع مانع بهذا التعريف بأنها : « الإشراف والملاحظة الدقيقة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المتنوعة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية واجتهادات وقرارات المجامع واللجان الفقهية المعتمدة وفق الآليات والضوابط المتبعة » .

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامية العدد (١٧، ١٦ / ص ٩٢١).

(٢) هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ، ودورها في المصارف الإسلامية للدكتور عبد المجيد صلاحين ، بحث منشور ضمن بحوث (مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل) (١/ ٢٤٨).

(٣) الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية ، للدكتور عبد الحميد محمود البعلي (ص ٤٢)، بحث منشور (د، ت).

تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات الإسلامية بأنها :

« جهاز مستقل من الفقهاء الشرعيين والاقتصاديين المتخصصين ، يعهد إليهم توجيه نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية ، ومراقبتها والإشراف عليها ، بالتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة »^(١).

وقد عرّفها معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٤) بقوله : «جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقته المعاملات ، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقراراتها ملزمة للمؤسسة »^(٢).

وقد أطلقت على الجهة التي تقوم بدور الفتوى والرقابة الشرعية عدة مسميات من أهمها:

١- هيئة الرقابة الشرعية .

٢- لجنة الرقابة الشرعية .

٣- اللجنة الدينية .

٤- المجلس الشرعي .

(١) حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية للدكتور أحمد محي الدين (ص ٥) ضمن بحوث المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في البحرين سنة ٢٠٠٣ م .

(٢) بحوث في فقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية ، للدكتور علي محي الدين القره داغي (ص ٥٢٧).

٥- الهيئة الشرعية .

٦- لجنة الإفتاء .

٧- هيئة الفتوى .

وهذه المسميات وإن بدت متقاربة إلا إنها تدل على ما تقوم به تلك الهيئة أو اللجنة من عمل تختص به .

عدد أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :

لكي يتحقق الغرض المقصود من وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لا بد أن يكون عدد أعضاء هذه الهيئات عدداً مناسباً للقيام بهذه المهمة الشاقة.

وقد جاء في المادة (٤) من معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي سبق ذكره ما نصه: « يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ، وهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم، ويجب أن لا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديريين من المؤسسة والأعضاء مساهمين ذوي تأثير فعّال »^(١).

وذهب بعض المعاصرين إلى أنه : « يجوز أن يكون أحد أعضاء الهيئة من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية ، وله إلمام بفقهاء المعاملات والمسائل الاقتصادية »^(٢).

وينبغي التنبيه إلى أن بعض هيئات الفتوى والرقابة تتكون من مستشار شرعي واحد،

(١) بحوث في فقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية للدكتور علي محي الدين القره داغي (ص ٥٢٧).

(٢) البنوك الإسلامية لجمال الدين عطية (ص ٧٢) .

وفي هذا ما فيه ، فإنه مهما بلغ من العلم والطاقة لن يقوم بكل المهام الملقاة على عاتقه ومتابعة أعمال ومعاملات البنك أو المؤسسة المالية ، خاصة في ظل توسع أعمال هذه المؤسسات وتنوعها وكثرتها .
